وبين ارباب العمل بشأن ضريبة ارباح رأس المال ، تفرض بموجبها ضريبة على الارباح الناتجة عن بيع الممتلكات والاراضي والاسهم وانواع أخرى من الاموال غير المنقولة ، بنسبة أقل من النسبة المقترحة لضريبة الدخل في مستويات الدخل المرتفع (معاريف ، ١٩٧٥/٧/٢) .

بعد التصديق على قوانين الاصلاح الضريبي ، قررت وزارة المالية والهستدروت تأليف لجنة متابعة مشتركة للاشراف على تطبيق الاصلاح والمحافظة على مستوى الدخل الصافي للمأجورين وتعميق جباية الضرائب . وقد تحدث رئيس لجنة الضرائب في الهستدروت يهوشواع هوشتشينا عن مهمة هذه اللجنة بقوله : « تتمثل مهمة اللجنة في دراسة ملاءمة ما يتم تنفيذه في مجال اصلاح الضرائب مع النوايا الحقيقية لهذا الاصلاح ، ودراسة الظواهر التي تتناقض مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية من اجل بلورة المواقف » (دافار ، ١٩٧٥/٧/١٥) .

اهمية الاصلاح الاقتصادية والاجتماعية

رغم الارتياح الذي عم اوساطا عديدة في اسرائيل ، بعد نشر تقرير بن ـ شاحار بشأن الاصلاح في الضرائب المباشرة ، ظهر اثناء عملية سن قوانين الاصلاح ، ان هناك الكثير من التحفظات والاعتراضات حول بنود مختلفة ، بين فئات عدة ، كانت تستفيد ماديا من الوضع القائم في مجال الضرائب . ولوحظ ان هناك تحركا بين صفوف هذه الفئات للضغط على الحكومة من أجل الحصول على مكاسب معينة في مجال تخفيف الضرائب ، وكانت اولى هذه الفئات الصحافيون ، الذين خططوا لاعلان الاضراب في اواخر هذا الشهر ، اذا لم تستجب مطاليبهم بشأن اعفائهم من دفع ضريبة على نفقات الهاتف والسيارة (معاريف ، ١٩٧٥/٧/٩) . وعلق الدكتور امير برنشاع ، المستشار لشؤون الضرائب في الهستدروت ، على هذه الظاهرة بقوله انه اتضح خلال الإنسابيع الاخيرة ان عدد المأجورين الذين سينخفض اجرهم الصافي نتيجة الاصلاح اكبر مما كان متوقعا ، حيث تقدر نسبتهم الان بـ ١٠ ـ ١٥٪ من مجموع العاملين . كذلك اشار برنشاع الى ظاهرة اخرى ، وهي ان اولئك العاملين الذين كانوا على استعداد للقبول بالاصلاح في شهر اذار الماضي ، لم يشعروا بتأثيره الخاص عليهم ، والان يشعرون بالظلم بالمقارنة مع جماعات اخرى من العاملين (ل . دافيد ـ دافار ، ١٩٧٥/٧/١١) .

ووصف وزير المالية يهوشواع رابينوفيتش تصرف هذه الفئات بقوله : « حدث هجوم من قبل « المفجوعين » ، وجشاس كبير من أجل تخليد « الخطأ الخاص » [بهم] . ولو انتظرنا ، ولم نقر هذه القوانين ، لما بقي من الاصلاح شيء » (في مقابلة مع معاريف ، ١٩٧٥/٧/١٨) . وأعلن رابينوفيتش ايضا ان كل من له اعتراض او شكاوى ، باستطاعته التوجه الى لجنة المتابعة ، التي تتمثل مهمتها في البحث والتوجيه باصلاح الخطأ ، وتساءل عن سبب تصرف هذه الفئات ما دام دخلها الصافي سيبقى على حاله . كذلك اعلن وزير المالية ان الحكومة والقطاع العام والبلديات والمؤسسات والهستدروت ستعمل على المحافظة على الدخل الصافي للعاملين فيها ، ولن يكون بوسع ارباب العمل المستقلين الا التصرف على هذا النحو (المصدر نفسه) .

ويبدو ، من ناحية ثانية ، ان الفائدة المالية من وراء الاصلاح في الضرائب المباشرة محدودة جدا ، خاصة على المدى القريب ، سواء بالنسبة للجمهور او بالنسبة لخزينة اسرائيل . وبحسب اقوال وزير المالية رابينوفيتش (في مقابلة مع معاريف ، ١٩٧٥/٧/١٨) ستخسر خزينة اسرائيل مبلغ مليار ليرة سنويا نتيجة الاصلاح ، لذا فان وزارة المالية جادة في الاعداد لفرض ضريبة القيمة الاضافية لكي تعوض عن خسارتها في الضرائب المباشرة . وكان وزير المالية قد اعلن ان « ضريبة القيمة الاضافية ستفرض خلال هذه السنة ، في مطلع تشرين الاول ١٩٧٥ . لم اقل ابدا انه سيحدث تخفيض في عبء الضرائب . ففي وضع اسرائيل لا يمكن ان يحدث هذا . هناك وجهان للعملة ـ تسهيل في الضرائب المباشرة نتيجة الاصلاح ، ثم ضريبة القيمة الاضافية . لن يخفف العبء » (المصدر نفسه) . اما على المدى البعيد فمن المفروض ان يؤدي تعميق جباية الضرائب ، وهو احد اهداف الاصلاح ، الى تغطية خسارة خزينة اسرائيل بسبب هذا الاصلاح .